AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

استجابة بلدية غزة لمتطلبات المساءلة والمشاركة المجتمعية خلال الإبادة الجماعية على قطاع غزة

2025

AMAN
Transparency Palestine

ورقة بحثية حول:

استجابة بلدية غزة لمتطلبات المساءلة والمشاركة المجتمعية خلال الإبادةالجماعية على قطاع غزة

2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة آية المغربي لإعدادها الورقة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم على هذه الورقة ومراجعتها وتحريرها.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حال الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. استجابة بلدية غزة لمتطلبات المساءلة والمشاركة المجتمعية خلال الإبادة الجماعية على قطاع غزة. رام الله: فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الورقة ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الورقة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

المقدمة	5
أولاً: واقع عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية	7
ثانياً: واقع المشاركة المجتمعية في عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية	10
ثالثاً: واقع نظم المساءلة في عمل المسؤولين عن بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية	14
رابعاً: التحديات التي تواجه آليات المشاركة المجتمعية ونظم مساءلة المسؤولين في بيئة عمل بلدية غزة	18
خامساً: متطلبات وآليات الاستجابة الطارئة لإعمال -المشاركة والمساءلة المجتمعية في عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية	19
الاستنتاجات والتوصيات	20
قائمة المصادر والمراجع	24

المقدّمة

أسست بلدية غزة في العام 1893، وكان أول رئيس مجلس بلدي في مدينة غزة الحاج/ مصطفى العلمي وآخر من تولى رئاسة المجلس في العهد العثماني السيد/ سعيد الشوا، وتوالت على مدينة غزة عدة مجالس بلدية بدأت في عهد الدولة العثمانية، مروراً بفترة الانتداب البريطاني، ثم الإدارة المصرية للقطاع، ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر حتى العام 1994 بتولي السلطة الفلسطينية للقطاع.

وخلال فترات الإدارة المصرية والاحتلال الإسرائيلي، لم تُجرَ انتخابات بلدية منتظمة، حيث كانت التعيينات هي الوسيلة الأساسية لاختيار رؤساء البلدية وأعضاء المجالس البلدية، ومع تولي السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، شكل مجلس بلدي جديد لمدينة غزة بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كُلّف السيد عون سعدي الشوا بتشكيل المجلس.

وبعد الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتولي حماس السلطة في القطاع، استمرت سياسة التعيينات للمجالس البلدية في القطاع بخلاف ما جرى في الضفة من انتخابات دورية للمجالس البلدية، وفي ديسمبر 2022 عقد لقاء البيت المفتوح لاختيار مجلس بلدي الذي انتهى بتعيين مجلس بلدي جديد برئاسة الدكتور يحيى السراج رئيساً للبلدية حتى اللحظة.[1]

وتعتبر بلدية غزة أكبر بلديات القطاع، حيث يبلغ عدد سكان المدينة قرابة 670 ألف نسمة (13% من سكان دولة فلسطين)، وتبلغ مساحة المدينة قرابة 56 كم مربعا.

في الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي منذ أكتوبر 2023 دمر قرابة 75% من مقرات وآليات بلدية غزة، حيث قتل الاحتلال أكثر من 48 من موظفي البلدية، كما دمر 22 مبنى من مباني البلدية، ودمر 15 ألف متر من شبكات الألياف الضوئية، و 175 ألف متر طولي من شبكات الصرف الصحي،و 110 ألف متر طولي من شبكات المياه، و 63 بئر مياه، و 4 خزانات مياه مركزية، و 8 محطات ضخ لمياه الصرف الصحي، إضافة إلى قرابة 260 ألف طن من النفايات الصلبة المتراكمة بسبب إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض.[2]

1. الموقع الإلكتروني لبلدية غزة. Www.

2. بيانات مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة.

الأهداف الرئيسية للورقة:

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على مدى استجابة بلدية غزة لمتطلبات مواطنيها والمشاركة المجتمعية وواقع نظم المساءلة في ظل استمرار حرب الإبادة الجماعية، حيث تركز هذه الورقة على (بلدية غزة) فقط كنموذج للهيئات المحلية التي استمرت في تقديم خدماتها للمواطنين. كما تهدف الورقة بشكل محدد إلى التعرف على التحديات التي واجهت بلدية غزة في أعمالها بشكل عام وآليات المشاركة والمساءلة المجتمعية في عملها خلال حرب التجويع والتهجير والإبادة الجماعية في قطاع غزة، واقتراح مجموعة من التوصيات العملية التطبيقية التي تدعم تفعيل المساءلة والمشاركة المجتمعية في أعمال البلدية كنموذج يمكن تعميمه على باقي الهيئات المحلية.

الأهداف الفرعية للورقة:

- التعرف على آليات عمل بلدية غزة في حالة الطوارئ. (وواقع تقديم البلدية لخدماتها بشكل عام أثناء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة بشكل خاص)
- التعرف على أثر حرب الإبادة في قطاع غزة على منظومة – المشاركة والمساءلة المجتمعية في حالة الطوارئ.
- تحديد التحديات التي تواجه بلدية غزة في أعمالها أثناء الطوارئ بشكل عام وآليات المشاركة والمساءلة المجتمعية في عملها خلال حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة بشكل خاص.
- اقتراح إستراتيجيات وآليات عمل للاستجابة الطارئة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي وتعزيز النزاهة والمشاركة والمساءلة خاصة المجتمعية في عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

المنهجية المعتمدة:

- تستند الورقة البحثية إلى الأدوات المنهجية الآتية:
- جمع المعلومات ذات العلاقة من مصادرها المختلفة وحصرها، ومنها تقارير ائتلاف أمان.
- إجراء مقابلات مباشرة مع اتحاد الهيئات المحلية وأعضاء مجلس بلدي ومديرين من بلدية غزة وأطراف أخرى ذات علاقة بعمل البلدية.
- إجراء مجموعات بؤرية مع ممثلين عن لجان الأحياء والفرق المبادرة والمستفيدين/ات من خدمات بلدية غزة.
- تحليل المعلومات والبيانات والمعطيات.
- والوصول إلى استخلاصات ذات علاقة بالتحديات التي واجهت البلدية ومؤسسات المجتمع المحلي والمواطنين أثناء الحرب.
- إعداد توصيات للأطراف ذوي العلاقة القابلة للتطبيق واقتراح آليات للضغط والمناصرة لتبنيها وتنفيذها.

أولاً: واقع عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية

حققت بلدية غزة قبل حرب الإبادة الجماعية إنجازات معقولة على مستوى تقديم \ الخدمات التي تقدمها للمواطنين في مختلف مناطق نفوذ البلدية وأحيائها المختلفة، خاصة خدمات التنظيم والبناء وتوصيل خدمات المياه والصرف الصحي وجمع النفايات:[3]

جدول رقم (1): أهم الخدمات التي كانت بلدية غزة تقدّمها قبل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة

الخدمة	وصف الخدمة	إحصائيات عن الخدمة
توصيل المياه	تزويد سكان مدينة غزة بالمياه الصالحة للاستخدام من كل المصادر المتاحة، وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والشبكات وتنظيم توزيعها وتحديد أسعارها وبدل الاشتراك فيها، والتأكد من سلامتها وجودتها ومنع تلوث مصادرها.	• ضخ يوميًا 100,000 كوب من المياه في الشبكات من مصادر متعددة أبرزها؛ الآبار ومحطة التحلية والمياه الواردة من شركة ميكروت. • تشغيل 52 بئرًا للمياه بحيث يتم تشغيلها عن بعد من خلال تفعيل نظام سكادا للتحكم عن بعد. • تمتلك البلدية 76 بئرًا للمياه داخل نفوذ المدينة وخارجه، 60 بئرًا منها تضخ مياهاً صالحة للاستخدام يومياً في الشبكات، والآبار المتبقية تم إيقافها عن العمل بسبب شدة ملوحة مياهها. • تمتلك البلدية 5 خزانات مياه رئيسة. • تمتلك البلدية 250 محبس مياه. • يعمل في دائرة المياه بالبلدية 120 موظفًا بشكل يومي.
الصرف الصحي	نظام تجميع وتصريف ومعالجة المياه العادمة والحد من ظاهرة الآبار الامتصاصية وتلويث الخزان الجوفي.	• تمتلك البلدية 8 محطات ضخ رئيسية وفرعية للصرف الصحي داخل نفوذ غزة. • يعمل في دائرة الصرف الصحي 96 موظفا. • تستقبل محطات ضخ مياه الصرف الصحي نحو 70 ألف متر مكعب يوميًا وتقوم بضخها إلى محطة المعالجة. • يوجد 20,000 منهل للصرف الصحي في مختلف أنحاء مدينة غزة، تخدم 85% من السكان. تقدر أطوال شبكة تصريف المياه العادمة في أحياء ومناطق مدينة غزة بـ 560 كيلو مترا.

3. دليل خدمات بلدية غزة، الموقع الإلكتروني لبلدية غزة https://gaza-city.org/publicServices.

النظافة	تقدم خدمة جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة وتجميعها في محطة الترحيل المؤقتة بمنطقة اليرموك وسط المدينة، قبل نقلها وترحيلها إلى المكب الرئيس.	• توزع بلدية غزة أكثر من 1800 حاوية مختلفة الأحجام في كل المناطق. • يجمع طواقم النظافة في بلدية غزة نحو 700 طن يوميًا من النفايات الصلبة، بوسائل مختلفة ومتعددة، منها الآليات الكبيرة، وعربات الكارو. • يبلغ عدد الهيئات المحلية المستفيدية من مكب جحر الديك (8) هيئات. • تفرض بلدية غزة 13 شيكلاً رسوم نظافة على الوحدة السكنية في حين أن تكلفة خدمة النظافة للوحدة السكنية تزيد عن 24 شيكل. • يبلغ عدد عدد عربات «الكارو» العاملة في جمع النفايات 240. تشغل بلدية غزة 50 شاحنة وآلية مختلفة الأحجام والأغراض، للقيام بمهمة جمع النفايات من منازل المواطنين والأحياء المختلفة وترحيلها.

وقد تركت حرب الإبادة الجماعية آثارا سلبية كبيرة على عمل مختلف الهيئات المحلية في القطاع بشكل عام،[4] وتشير التقديرات الأولية لأضرار شملت البنى التحتية والمرافق و المقدرات التابعة لبلدية غزة خلال العدوان كما عانت البلدية من مشاكل كثيرة نتيجة تعرض مخازنها ومستودعاتها للسرقة في أكثر من مرة.[5]

كما تسببت الأوضاع في دمار واسع للبنية التحتية، بالإضافة إلى انقطاع مستمر في التيار الكهربائي ونقص حاد في المياه والوقود. كما شهدت البلدية نزوح نحو 60% من موظفيها،وتدمير العديد من الآليات والمركبات البلدية، مما أضعف من قدرتها في تقديم الخدمات. وإعادة ترتيب أولوياتها وفق الإمكانيات المحدودة المتاحة.[6]

وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة مثل توفير كميات محدودة من المياه للسكان، التعامل مع مشكلات الصرف الصحي، وتشغيل مرافق المياه العادمة، وإزالة النفايات من الشوارع ومراكز الإيواء، وفتح الطرق الرئيسية لتسهيل حركة سيارات الإسعاف والمركبات الحيوية. وانتقلت البلدية من نموذج تنموي واسع إلى نموذج طارئ يركز فقط على البقاء وتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل ظروف إنسانية كارثية وشح كبير في الموارد.[7]

4. مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025

5. مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025

6. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

7. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

ثانياً: واقع المشاركة المجتمعية في عمل بلدية غزة قبل و خلال حرب الإبادة الجماعية

تهدف المشاركة المجتمعية في عمل الهيئات المحلية إلى تمكين المواطنين من الإسهام الفعّال في صنع السياسات وتحديد الأولويات والقرارات التي تمس حياتهم اليومية. وفي سياق أوقات الطوارئ والحروب، مثل حرب الإبادة الجماعية، تكتسب المشاركة المجتمعية أهمية بالغة، حيث تُعتبر ركيزة أساسية لضمان فعالية الاستجابة للحالات الطارئة وتخفيف آثارها.

وتعزز المشاركة المجتمعية \ وتعبئة الموارد بشكل أكثر فعالية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية المشتركة في اتخاذ القرارات السريعة ، ما يُسهم في إنقاذ الأرواح وتقليل الخسائر وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وجودتها وجعلها وثيقة الصلة باحتياجات المستفيدين/ات. ت كما تُشكل المشاركة المجتمعية في هذا السياق، شبكة أمان اجتماعي قوية، تُعزز من تماسك المجتمع وتُسهم في بناء قدرته على الصمود في وجه الصدمات الكبرى.

وتتخذ المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية أشكالاً متنوعة مثل (التصويت على القرار، والتشاور في القرار، وإبداء الرأي في القرارات، واقتراح قرارات)، والتمثيل في الأطر القيادية من خلال (المجلس البلدي، لجان الأحياء، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس الشبابية، والفرق المبادرة والتطوعية)، ومستوى التخطيط وتحديد الأهداف عبر (العضوية في فريق التخطيط، والمشاركة في لقاءات التخطيط، المشاركة في لقاءات استعراض الخطط والأهداف)، والمشاركة في المسؤولية الوظيفية وتشمل (الوظائف التنفيذية، واللجان التطوعية المسئولة عن تقديم الخدمات والمساعدات، والتمثيل في لجان المستفيدين من الخدمات)، وأخيراً المشاركة في الرقابة والمساءلة عبر (العضوية في لجنة استقبال الشكاوى والبلاغات، والعضوية في لجان المساءلة المتخصصة، والعضوية في لجان الرقابة الداخلية، العضوية في لجان الرقابة الشعبية).[8]

8.تقرير حول تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في قيادة جهود دعم صمود النازحين في مواقع الإيواء في مناطق العمليات الإنسانية في جنوب وادي غزة من خلال أنشطة رفع الوعي - مركز العمل التنموي - معا - 2024

1-واقع المشاركة المجتمعية في عمل بلدية غزة قبل حرب الإبادة الجماعية:

أولت بلدية غزة أهمية لتعزيز المشاركة والمساءلة المجتمعية، وقد نظّمت قبل الحرب العديد من اللقاءات المجتمعية وجلسات استماع والمساءلة مع ممثلي المجتمع المحلي، إلى جانب توقيع اتفاقيات تعاون مع مؤسسات محلية ودولية.[9]

شكلت البلدية أربع لجان مجتمعية خلال إعداد الخطة الإستراتيجية للبلدية ضمت (127 مشاركا/ة) بينهم (27 سيدة) من كل شرائح المجتمع، كما شارك (800 مشارك/ة) عبر لقاء البيت المفتوح الذي يتم خلاله تحديد أولويات التخطيط الإستراتيجي للبلدية، وكانت البلدية تعقد لقاءات تشاورية دورية لتقييم مستوى الإنجاز في الخطة الإستراتيجية. كما عززت البلدية العمل مع المجتمع المحلي[10]من خلال إعادة تشكيل وتفعيل 13 لجنة حي في مختلف أحياء بلدية غزة، وتوفير مقر دائم لممثلي هذه اللجان، وكانت هذه اللجان تحضر غالبية الجلسات، واستحدثت البلدية لجنة للتواصل المجتمعي يقودها عضو مجلس بلدي، وكانت اللجنة تراعي النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي المناطقي في لقائاتها مع المجتمع المحلي. بلغ عدد اللقاءات في العام 2022 من 50-60 لقاء مجتمعيا تشاوريا، شاركت البلدية في العديد من المناظرات واللقاءات المجتمعية، كما قدر قسم العلاقات العامة عدد المبادرات المجتمعية التي نفذت خلال العام 2020 بقرابة 66 مبادرة مجتمعية، وقد أطلقت البلدية عملية مأسسة للمشاركة المجتمعية من خلال تخصيص البلدية ل 2% من إيرادات البلدية لدعم المبادرات المجتمعية.[11] كما اعتمد مجلس بلدية غزة قراراً في العام 2022 لتشكيل نواة مجلس شبابي بلدي لتمثيل فئة الشباب وتعزيز دور الشباب والمجتمع في عملية المشاركة في القرار ومساندة المجلس البلدي في الأنشطة والفعاليات المجتمعية.[12]

2-واقع المشاركة المجتمعية في بيئة عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية:

مع اندلاع حرب الإبادة، تأثرت هذه الأنشطة بشكل واضح نتيجة للظروف الأمنية الطارئة، وانقطاع التيار الكهربائي وشبكات الاتصالات، مما صعّب عقد اللقاءات بالطرق التقليدية. بالرغم من ذلك حرصت على استمرار التواصل مع المجتمع المحلي، من خلال تفعيل لجنة التواصل المجتمعي، وقسم المعلومات والشكاوى، وقنوات التواصل الاجتماعي، بما يضمن الاستجابة للاحتياجات ضمن الإمكانيات المحدودة. كما واصلت البلدية عقد لقاء أسبوعي دوري خلال فترة الحرب مع ممثلي لجان الأحياء، حتى في ظل انقطاع الكهرباء والاتصالات، مما ساعد في ضمان التواصل الميداني وتحديث المعلومات بشكل مستمر، واستقبال شكاوى واحتياجات السكان ومراكز الإيواء.[13]

9. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

10. (تقرير حول واقع الحوكمة في الهيئات المحلية وقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة – بلدية مدينة غزة، دراسة حالة) صادر عن ائتلاف أمان 2021.

11. (تقرير حول واقع الحوكمة في الهيئات المحلية وقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة – بلدية مدينة غزة، دراسة حالة) صادر عن ائتلاف أمان 2021.

12. https://www.mogaza.org/news/مجلس-بلدية-غزة-يعتمد-قرارا-بتشكيل-مجلس-شبابي-بلدي/14520

13. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

وفي هذا السياق، تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات إنسانية ومحلية خلال الحرب، بهدف تنفيذ مشاريع إسعافية في مجالات المياه، إدارة النفايات، الصرف الصحي، وإعادة فتح الطرق. وأسهمت هذه الشراكات في تعزيز صمود البلدية واستمرارها في تقديم الخدمات الأساسية رغم شح الموارد والانهيار العام للبنية التحتية، وحافظت على حضورها المجتمعي من خلال قنوات المشاركة المختلفة.[14]

راعت خطة الطوارئ التي اعتمدتها البلدية موضوع مشاركة المجتمع المحلي وخاصة لجان الأحياء، اتخاذ العديد من القرارات التي تتعلق بالقضايا ذات الاهتمام بالرأي العام. وتضمنت الخطة مجموعة من أدوات تعزيز المشاركة المجتمعية شملت: مشاركة القطاع الخاص خاصة الشركات والمقاولين، لجان الأحياء ودورهم في مشاركة موظفي البلدية في الميدان. وهو ما كان له دور إيجابي أسهم في مساعدة موظفي البلدية بالعمل في الميدان.[15]

وقد شاركت لجان الأحياء خلال حرب الإبادة الجماعية في عدد من المجالات الحيوية مثل تشغيل عدد من آبار المياه الخاصة في المناطق التي تعرضت شبكاتها للتدمير، توزيع براميل مياه في الأحياء التي تعاني من شح حاد، نقل شكاوى واحتياجات المواطنين ومراكز الإيواء من خلال لجان الأحياء، تنفيذ مبادرات تطوعية مجتمعية بالتعاون مع طواقم البلدية، خاصة في مجال إزالة النفايات من الشوارع ومحيط مراكز الإيواء.[16]

واجهت البلدية العديد من التحديات بشأن مشاركة لجان الأحياء خلال حرب الإبادة الجماعية، ومن أبرز هذه التحديات النزوح المستمر للسكان والمخاطر المترتبة على عملية التنقل بسبب القصف المستمر، أيضاً فإن العديد من أعضاء هذه اللجان استشهد أو أصيب نتيجة الغارات على المناطق المدنية كما أنه تم تسجيل حالات اعتقال لعدد من أعضاء لجان الأحياء، ويضاف إلى ذلك إشكاليات مرتبطة بانقطاع الاتصالات وعدم توافر الوقود والآليات، لكن البلدية وبالرغم من كل هذه المعيقات استطاعت إعادة تفعيل ودمج عدد كبير من لجان الأحياء سواء رئيس اللجنة أو أي عضو ليمثل اللجنة ليكون شخص التواصل مع البلدية ويساعدها في تقديم خدماتها، كما استطاعت البلدية تنفيذ لقاءات متكررة مع ممثلي هذه اللجان سواء بشكل فردي أو جماعي، وفي بعض الأحيان كانت هذه اللقاءات يقودها عضو عن المجلس البلدي وفي أحيان أخرى تقودها العلاقات العامة في البلدية.[17]

ونتيجة لاستمرار حرب الإبادة الجماعية، فقد حددت البلدية دور لجان الأحياء في المشاركة في تحديد المناطق الأكثر احتياجاً للتدخل وفق أربع أولويات رئيسية وهي: المياه، الصرف الصحي، النظافة، فتح الشوارع، وهو ما كان له الأثر الأكبر في تزويد المواطنين بما يحتاجونه من خدمات، وقد كان لهذه المشاركة أثر إيجابي على خدمات البلدية.[18]

14. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

15. مقابلة مع مصطفى قزعاط – عضو مجلس بلدي في بلدية غزة ومسؤول لجان الأحياء بتاريخ 21 مايو 2025

16. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

17. مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

18.مقابلة مع أحمد الدريملي –العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

كما اتخذت المشاركة المجتمعية لبلدية غزة صورا أخرى من اهمها:

1. دعم لجان إدارة مواقع النزوح بالمشاركة في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي ورفع النفايات في المدينة

ظهرت خلال حرب الإبادة الجماعية مواقع إيواء مؤقتة تضم المهجّرين والنازحين قسرياً نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بعض هذه المواقع يتبع لوكالة غوث مؤقتة عشوائية يشرف عليها بعض مسؤولي الجهات الحكومية خاصة مواقع الإيواء داخل المدارس الحكومية، ولكل موقع لجنة تنظم عمله شكلت تحت إشراف الجهات الحكومية ذات العلاقة.[19]

إن مسؤولية مواقع النزوح ليست مسؤولية البلدية، بل هي مسؤولية الحكومة لَجنة الطوارئ العليا وَهي يقصد بها لجنة تتشكل في كل محافظة تسمى بلجنة طوارئ عليا للمحافظة، برئاسة محافظ المحافظة، وعضوية مسؤولي المؤسسات الأمنية والمدنية فيها، ومن يراه المحافظ مناسباً من الأشخاص في تحقيق الغاية من تشكيل اللجنة، وتكون هذه اللجنة مسؤولة في حالات الطوارئ عن متابعة تنفيذ القرارات العامة وتنفيذ الخطط الصحية والأمنية والحفاظ على الأمن والنظام العام والممتلكات العامة والملكية الخاصة وغيرها من المهام التي حددها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2020م "طوارئ.

البلدية تشرف على خدمات الصرف الصحي والمياه. وتتم عملية التواصل عبر ممثل عن لجنة إدارة الموقع ،كما أن هناك تواصلاً بين لجنة الطوارئ العليا وبلدية غزة. كما تشجع البلدية مشاركة جميع فئات المجتمع وبشكل خاص لجان الأحياء وممثلو لجان إدارة مواقع النزوح، وتعتبر البلدية أن المسؤولية مشتركة والخدمات التي تقدمها البلدية سواء للمنازل أو لمواقع النازحين تعتبر واحدة وتتعلق بالمياه والصرف الصحي والنفايات، وتسهم عملية المشاركة في تحسين نوعية وجودة الخدمة المقدمة لهم.[20]

2. المبادرات المجتمعية والعمل التطوعي

منذ اللحظة الأولى لحرب الإبادة الجماعية شجعت البلدية المبادرات التي تنفذها المؤسسات الأهلية وفرق المتطوعين من المجتمع المحلي في مدينة غزة، وقد نفذت العديد من المبادرات المجتمعية التي أسهمت في التخفيف من آثار الحرب مثل مبادرة (هنعمرها ثاني) بمشاركة شباب ومبادرات شبابية تواجدوا لرفع النفايات وتكنيس الميادين، ومبادرة في الزيتون، مبادرة تشغيل خطوط النقل العام.[21]

20.مقابلة مع مصطفى قزعاط - عضو مجلس بلدي في بلدية غزة ومسؤول لجان الأحياء بتاريخ 21 مايو 2025.

21.مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025

3. التخطيط للاستجابة الطارئة والتعافي وإعادة الإعمار

بلدية غزة أصدرت العديد من التقارير والخطط المتعلقة بالاحتياجات والاستجابة الطارئة والتعافي وإعادة الإعمار، حيث أصدرت البلدية في نهاية العام 2024 خطة إعادة إعمار مدينة غزة ،[22] وتقرير احتياجات ومشاريع بلدية غزة للعام 2025،[23] كما أصدرت البلدية وثيقة بعنوان مبادئ إعادة إعمار غزة وذلك مطلع يناير 2025، واكتفت البلدية فيها بالإشارة إلى مشاركة خبراء ومختصين دون مشاركة ممثلين عن المجتمعات المحلية.[24]

كما أصدر اتحاد بلديات قطاع غزة وثيقة "إطار عمل فينيق غزة" خارطة طريق لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، ويعتمد "إطار عمل فينيق غزة" على نهج مبتكر يجمع بين التدخلات العاجلة أثناء العدوان على القطاع والتخطيط الإستراتيجي لما بعد العدوان. وأشارت الوثيقة إلى أنها نتاج جهود جماعية من قبل مجموعة من الخبراء والمختصين بما في ذلك أكاديميون ومتخصصون في التنمية الحضرية وممثلو المجتمع المدني الذين عملوا معاً، دون الإشارة إلى مشاركة مجتمعية واسعة النطاق من قبل المواطنين.[25]

ثالثاً: واقع المساءلة في عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية

يقصد بالمساءلة واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية أو العامة في تقديم تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة، بشكل يتم فيه توضيح قراراتهم وتفسير سياساتهم والاستعداد لتحمل المسؤوليات المترتبة على هذه القرارات، وأداء المهام الموكلة إليهم. وللمساءلة عدة ضمانات أبرزها امتلاك هذه المؤسسات هيكلية تتوافر فيها خاصية خضوع الهيئات الدنيا جميعها لمساءلة الهيئات العليا ومتابعتها وعقد هذه المؤسسات اجتماعاتها دورياً، وقيام أطراف مسؤولة بأعمال تفتيشية، ووجود أنظمة شكاوى فاعلة ومتابعة، إضافة إلى تبنيها سياسة مشجعة للمساءلة المجتمعية الفاعلة.

ترتبط نظم المساءلة الخارجية والداخلية في عمل الهيئات المحلية بمجموعة من القواعد والأسس والإجراءات، مثل توافر هيكل إداري تنظيمي يحدد العلاقة العمودية، مع توضيح نطاق الإشراف والمسؤوليات، نظام فاعل للشكاوى والاعتراض والعرائض، آليات الخضوع للتدقيق الداخلي والخارجي، نظام يُتيح توفير المعلومات الكافية للجمهور لضمان مشاركة فاعلة في صناعة القرارات، تقديم التقارير عن أعمال الهيئة المحلية بشكل دوري.

22. https://www.mogaza.org/storage/gazaDocs/hS7Q3TCK1ZkyskIwikHofEmE6w0zYg64pYMZ40D8.pdf
23. https://www.mogaza.org/storage/gazaDocs/cNkBc135LIgG2vReSRxMG8PTSAxvcA3FWVawp75B.pdf
24. https://www.mogaza.org/storage/gazaDocs/P9qxwS3ohD7gCf8EqdUxqAB6cN694U0kXrndYcn4pdf
25. https://www.mogaza.org/storage/gazaDocs/4jl4xcx1bIJVSBpvymgU2GqMotrbh0qbkY8ZmLgV.pdf

1. المساءلة في عمل بلدية غزة خلال حرب الإبادة الجماعية

نتيجة للأضرار التي تعرضت لها مقار بلدية غزة ومعداتها، فقد واجهت البلدية تحديات كبيرة خلال حرب الإبادة الجماعية أدت حرب الإبادة الجماعية إلى توقف شبه كامل لأنشطة المساءلة المجتمعية التي ينفذها المجتمع المحلي مثل المؤسسات الأهلية ولجان المساءلة المجتمعية ولجان المرأة واللجان الشبابية، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل مثل نزوح عدد كبير من سكان المدينة لجنوب وادي غزة بسبب عمليات الإخلاء القسري للأحياء، المخاطر في التنقل نتيجة القصف العشوائي، الاستهداف المتكرر لمرافق البلدية وكوادرها، الانقطاع المستمر في الاتصالات والإنترنت، التغيرات الديمغرافية التي ظهرت خلال الحرب بعد نشوء مواقع إيواء عشوائية.[26]

أثر حرب الإبادة على الالتزام بتقديم التقارير الدورية:

يلتزم العاملون في بلدية غزة بتقديم تقارير عن عملهم للمجلس البلدي بطريقة منسقة وفعالة، وبالرغم من أن هذه التقارير في ظل الحرب قد تكون شفهية في غالب الأوقات أو عبر محادثات داخلية بسبب تدمير المقار وضعف الامكانيات وانقطاع التيار الكهربائي، كما أن هذه التقارير قد تكون أسبوعية أو شهرية.[27]

نتيجة لاستهداف مقار البلدية وكوادرها، فقد اتخذ المجلس البلدي في أول اجتماع للجنة الطوارئ بعد بدء حرب الإبادة الجماعية قراراً يقضي بعدم التقيد بالقرار المركزي، وهو ما يقتضي عدم اشتراط الاجتماع جماعياً في المكان نفسه لكن كان أعضاء المجلس حريصين على تبادل التقارير الشفوية بشكل دوري واتخاذ القرارات بشكل جماعي، مع وجود بعض القرارات التي تم اتخاذها في ظل ظروف ميدانية معقدة.[28]

أثر حرب الإبادة على عمل استقبال ومعالجة الشكاوى والاستفسارات:

أثرت الحرب بشكل مباشر على عمل قسم الشكاوى والمعلومات في البلدية، وذلك نتيجة تدمير مقار العمل والصعوبات التقنية والفنية، وتعطّل قنوات الاتصال وبشكل خاص الرقم المجاني، وارتفاع أعداد النازحين من مناطق شمال قطاع غزة إلى المدينة، وازدياد استفسارات المواطنين حول قضايا الأضرار، برامج البطالة والتشغيل المؤقت، خدمات مواقع النزوح المؤقت.[29]

26. مجموعة بؤرية مع مجموعة من المبادرين/ممثلي مؤسسات/لجان أحياء/لجان مجتمعية، بتاريخ 20 مايو 2025.

27. مقابلة شخصية مع المهندسة سناء حمدان، رئيس قسم الهندسة، بلدية بديا، بتاريخ 2025\4\14.

28. مقابلة شخصية مع السيدة منى الدلو، رئيس قسم المشتريات، بلدية بديا، بتاريخ 2025\4\14.

29. مقابلة شخصية مع المهندسة سناء حمدان، رئيس قسم الهندسة، بلدية بديا، بتاريخ 2025\4\14.

وقد استطاعت البلدية تفعيل قسم الشكاوى وقد نشرت بلدية غزة عبر موقعها الإلكتروني التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن قسم المعلومات والشكاوى التابع لمركز خدمات الجمهور عن العام 2024، ويظهر المخطط التالي نسبة الاستجابة للشكاوى والاستفسارات التي استقبلت:[30]

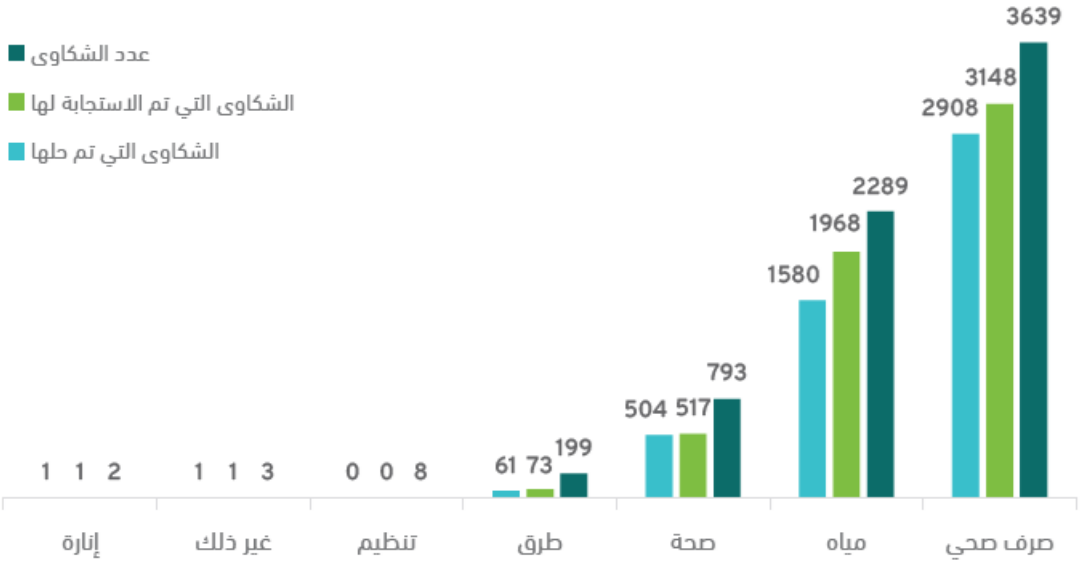

ويقوم قسم المعلومات والشكاوى بالتعاون الوثيق مع لجان الأحياء، حيث تنظم اجتماعات دورية تجمع ممثلي لجان الأحياء لمناقشة التحديات والمشكلات التي يواجهها المواطنون في كل منطقة. تستقبل خلال هذه الاجتماعات شكاوى المواطنين (التي تحملها اللجنة) وتوثيقها، مع متابعة مستمرة لضمان معالجة هذه الشكاوى بشكل فعال ووفق آلية تضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي. كما تم في الأشهر الأخيرة من العام 2024 التواصل والتنسيق الوثيق مع مديري مخيمات الإيواء التي أقيمت مؤخراً في المدينة، وذلك بهدف الإسهام في توفير الخدمات الأساسية للنازحين في المخيمات وتقديم استجابة سريعة للمشاكل الطارئة.[31]

30 وثيقة التقرير الإحصائي السنوي للعام 2024، صادرة عن مركز خدمات الجمهور/قسم الشكاوى والمعلومات التابع لبلدية غزة

31 مقابلة مع أحمد الدريملي – العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

2. واقع نظم المساءلة في بلدية غزة

تطورت آليات المساءلة في بلدية غزة قبل حرب الإبادة الجماعية، وتم تضمينها في إستراتيجية بلدية، أنشأت بلدية غزة قسما للمعلومات والشكاوى، كما استثمرت بلدية غزة العديد من الموارد في سبيل تطوير نظام إلكتروني لاستقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها بما فيها الرقم المجاني 115.

وعملت البلدية قبل حرب الإبادة الجماعية وفق هيكل إداري معتمدة يدمج بين الرقابة الرأسية والأفقية، مع توضيح المسئوليات بين الإدارات والأقسام المختلفة بما يعزز من المساءلة الإدارية، كما تظهر عملية مراجعة الموقع الإلكتروني للبلدية التزامها بنشر التقارير السنوية وتقارير التدقيق المالي الخارجي بشكل دوري.[32]

وعلى صعيد المساءلة المجتمعية، فقد كانت البلدية تولي أهمية كبير للتغذية الراجعة من المواطنين بهدف التعرف على مردود خدماتها[33]، وتوُولي بلدية غزة أهمية كبيرة لتعزيز المشاركة والمساءلة المجتمعية، وقد نظّمت قبل الحرب العديد من اللقاءات المجتمعية وجلسات المساءلة مع ممثلي المجتمع المحلي من المؤسسات الأهلية ولجان المساءلة المجتمعية والمجالس الشبابية ولجان المرأة.[34] كما كانت بلدية غزة قد أعدت بالتعاون مع جمعية رؤيا لتنمية القدرات منتصف العام 2023 «إطار بلدية غزة للمساءلة أمام المواطنين في مدينة غزة» وذلك في إطار اعتماده من قبل المجلس البلدي.[35]

نتيجة للاستهداف المتكرر للمنشآت والهياكل الحكومية، فقد أدت حرب الإبادة إلى تعطّل كل أشكال الرقابة الخارجية على عمل الهيئات المحلية، بما في ذلك تعطل عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية والرقابة من قبل وزارة الحكم المحلي، كما تعطّل عمل وحدة الرقابة الداخلية وتوقفت عملية التدقيق الخارجي بسبب الوضع العام.

32. الموقع الإلكتروني لبلدية غزة https://gaza-city.org

33. مقابلة مع مصطفى قزعاط – عضو مجلس بلدي في بلدية غزة ومسؤول لجان الأحياء بتاريخ 21 مايو 2025

34. مقابلة مع أحمد الدريملي – العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

35. مقابلة مع ميسر الحسنات، مديرة جمعية رؤيا لتنمية القدرات، بتاريخ 25 مايو 2025

رابعاً: : التحديات التي تواجه المساءلة والمشاركة المجتمعية في عمل بلدية غزة:

واجهت بلدية غزة خلال حرب الإبادة تحديات جسيمة أثرت في تفعيل المشاركة المجتمعية وآليات المساءلة، من أبرزها:[36]

- **الظروف الأمنية المتغيرة:** أدت الهجمات المتواصلة إلى تقييد حرية الحركة، ما أعاق قدرة البلدية على عقد اللقاءات المجتمعية وورش العمل التفاعلية مع المواطنين ولجان الأحياء.
- **انقطاع الخدمات الأساسية:** تسبب انقطاع التيار الكهربائي وانهيار شبكات الاتصالات في فقدان قنوات التواصل المباشر مع المجتمع، مما أضعف قدرة البلدية على التفاعل الفوري مع احتياجات السكان.
- **نزوح الكوادر البشرية:** اضطر أكثر من 60% من موظفي البلدية للنزوح إلى جنوب القطاع، ما أدى إلى نقص حاد في الطواقم الميدانية التي تتولى تنفيذ ومتابعة أعمال البلدية، خاصة تلك المتعلقة بالتواصل المجتمعي.
- **تدمير البنية التحتية والمرافق:** أضعف القصف الإسرائيلي قدرات البلدية على الاستجابة، نتيجة تدمير العديد من مكاتبها ومرافقها، ما حد من إمكانيات عقد الاجتماعات والتواصل المنظم مع المجتمع المحلي.
- **عدم القدرة على تغطية المصاريف التشغيلية:** عجز البلدية عن توفير رواتب الموظفين أثر في أداء الأقسام المختصة بالتواصل والمساءلة.
- **شح المواد والمعدات وقطع الغيار:** حال دون الاستجابة السريعة لشكاوى المواطنين واحتياجاتهم ، وأعاق تنفيذ التزامات البلدية تجاه المجتمع.
- **انقطاع الاتصالات والإنترنت:** الأمر الذي أدى بدوره إلى توقف العديد من الخدمات التي كانت تقدمها البلدية.[37]
- **ضعف الوعي المجتمعي:** عدم وجود وعي كافٍ لدى المواطنين بأهمية المشاركة في صنع القرارات المحلية وحقوقهم في المساءلة.

ورغم هذه التحديات، سعت بلدية غزة للحفاظ على الحد الأدنى من التواصل المجتمعي من خلال التنسيق المباشر مع لجان الأحياء، وتكثيف الشراكة مع المؤسسات الداعمة لتخفيف أثر الأزمات في آليات المشاركة المجتمعية والمساءلة.

36. مقابلة مع أحمد الدريملي – العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

37. مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025

خامساً: متطلبات وآليات الاستجابة الطارئة لإعمال نظم المساءلة وآليات المشاركة المجتمعية في عمل البلدية خلال حرب الإبادة الجماعية

في ظل التحديات الاستثنائية التي فرضتها الحرب على مدينة غزة، حرصت بلدية غزة على الحفاظ على قدر عالٍ من النزاهة والشفافية، وتعزيز مبدأ المساءلة المجتمعية، رغم محدودية الإمكانيات وتعقيد الظروف.[38] ومن أهم متطلبات الاستجابة الطارئة لتعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية في عمل البلدية:

- **استمرار النشر الإعلامي المنتظم:** تم إصدار تقارير دورية حول أداء البلدية وتوزيع الخدمات، ونشرها عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز الشفافية.
- **فتح أبواب البلدية منذ اليوم الأول للعدوان:** استُقبل المواطنون بشكل مباشر، وتم الحفاظ على الحد الأدنى من قنوات التواصل الميداني مع المجتمع.
- **تفعيل التعاون مع لجان الأحياء:** شمل ذلك تشغيل آبار مياه خاصة في مناطق تضررت شبكاتها، وتزويدها بالوقود، إلى جانب توزيع براميل مياه في أحياء تعاني من شح المياه.
- **نقل الشكاوى والاحتياجات من خلال المجتمع المحلي:** لعبت لجان الأحياء دوراً محورياً في نقل شكاوى المواطنين ومراكز الإيواء، بما ساعد البلدية في تحسين الاستجابة.
- **دعم المبادرات التطوعية:** تم تنفيذ عدة مبادرات مجتمعية بالتعاون مع السكان في إزالة النفايات من الشوارع والمناطق السكنية، في ظل ضعف الموارد.
- **توثيق أعمال الطوارئ ورفع تقارير تقييم أسبوعية:** قامت فرق الطوارئ بتوثيق الأعمال اليومية ورفع تقارير للجهات المختصة لضمان المراجعة الداخلية وتحقيق المساءلة.
- **تشكيل اللجنة الاستشارية للمجلس البلدي (جارٍ العمل عليها):** تضم ممثلين عن مختلف فئات المجتمع، وستُعتمد لمراجعة قرارات المجلس البلدي وتقديم المشورة بما يعزز المشاركة والمساءلة المجتمعية.
- **تشكيل مجلس شبابي بلدي (قيد التحضير):** يهدف إلى إشراك فئة الشباب في متابعة الأداء البلدي والمساهمة في تطوير مبادرات شفافية ومساءلة.[39]
- **تعزيز الشفافية:** توفير وإتاحة معلومات كافية للجمهور حول أنشطة البلدية وميزانيتها وقراراتها، مما يحد من قدرة المجتمع على مراقبة أداء البلدية.
- **قنوات اتصال مرنة وفعالة:** إيجاد قنوات اتصال فعالة بين البلدية والمجتمع المدني والمواطنين لتسهيل عملية الحوار والمشاركة.[40]
- **آليات مساءلة حديثة ومبتكرة:** آليات فعّالة للمساءلة تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم ومخاوفهم وتقديم الشكاوى بشكل فعال وشفاف.

38.مقابلة مع أحمد الدريملي – العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025

39.مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025

40.مجموعة بؤرية مع مجموعة من المبادرين/ممثلي مؤسسات/لجان أحياء/لجان مجتمعية، بتاريخ 20 مايو 2025.

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج

1. على مستوى المشاركة المجتمعية

- **المستوى العام لمشاركة الجمهور:** بالرغم من أن خطة الطوارئ التي أعدتها البلدية أخذت بعين الاعتبار ضمان مستويات مقبولة من المشاركة المجتمعية، إلا أن حرب الإبادة الجماعية أثرت بشكل كبير في مستويات المشاركة المجتمعية للجمهور.

- **أدوات المشاركة المجتمعية:** سعت البلدية طوال حرب الإبادة الجماعية إلى ابتكار أدوات وقنوات مشاركة ملائمة لضمان التواصل مع المجتمع المحلي، ونجحت بتفعيل لجنة التواصل المجتمعي، وهو ما أسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرارات ذات العلاقة بالاحتياجات الميدانية الطارئة وتوجيه خدمات البلدية باتجاه الأولويات المجتمعية.

- **لجان الأحياء:** حافظت البلدية خلال فترة الحرب على مستويات مشاركة مقبولة للجان الأحياء وحرصت على ضمان التواصل معهم بشكل أسبوعي وعبر لقاءات ميدانية. إلا أن البلدية قيدت مشاركة لجان الأحياء في أربع أولويات وهي (المياه، الصرف الصحي، النظافة، فتح الشوارع).

- **الشراكة مع المؤسسات الإنسانية والدولية:** وقعت عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات إنسانية ومحلية خلال الحرب، بهدف تنفيذ مشاريع إسعافية في مجالات المياه، وإدارة النفايات، والصرف الصحي، وإعادة فتح الطرق. وأسهمت هذه الشراكات في تعزيز صمود البلدية واستمرارها في تقديم الخدمات الأساسية.

- **مشاركة إدارة لجان مواقع الإيواء المؤقت:** سارعت البلدية بإنشاء قنوات اتصال فعالة مع ممثلي/ات لجان إدارة مواقع الإيواء المؤقت في مناطق نفوذها لضمان حصولها على الخدمات الأساسية.

- **مشاركة المؤسسات الأهلية وفرق المتطوعين:** شجعت البلدية المبادرات التي تنفذها المؤسسات الأهلية وفرق المتطوعين من المجتمع المحلي في مدينة غزة، وتم تنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية التي ساهمت في التخفيف من آثار الحرب.

- **المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط للاستجابة الطارئة والتعافي وإعادة الإعمار:** تراجعت مشاركة الجمهور في لجان إعداد التقارير والوثائق الصادرة عن البلدية بخصوص أولويات الاستجابة الطارئة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار.

- **حلول مبتكرة لتعزيز المشاركة المجتمعية خلال الحرب:** أظهرت بلدية غزة ابتكاراً لأنماط جديدة من المشاركة المجتمعية خلال حرب الإبادة الجماعية مثل اللجنة الاستشارية، والمجلس الشبابي.

2. على مستوى المساءلة:

- **المساءلة المجتمعية:** أدت حرب الإبادة الجماعية إلى توقف شبه كامل لأنشطة المساءلة المجتمعية التي ينفذها المجتمع المحلي مثل المؤسسات الأهلية ولجان المساءلة المجتمعية ولجان المرأة واللجان الشبابية.
- **تقديم التقارير الدورية:** يلتزم العاملون في بلدية غزة بتقديم تقارير عن عملهم للمجلس البلدي بطريقة منسقة وفعالة.
- **تقديم رئيس المجلس البلدي تقارير لأعضاء المجلس:** اتخذ المجلس البلدي قراراً بالإجماع يقضي بعدم التقيد بالقرار المركزي، لكن كان أعضاء المجلس حريصين على تبادل التقارير الشفوية بشكل دوري واتخاذ القرارات بشكل جماعي، مع وجود بعض القرارات التي في ظل ظروف ميدانية معقدة.
- **نظام شكاوى فاعل:** بالرغم من تدمير مقار البلدية ومقدراتها الفنية، إلا أن البلدية استطاعت استعادة نظام الشكاوى والحفاظ على مستويات مرتفعة من الاستجابة للشكاوى والردود وحققت مستويات استجابة عالية، كما يعكس النظام المتقدم لإدارة الشكاوى في بلدية غزة التزاماً قوياً بتوفير قنوات متعددة وسهلة للمواطنين للإبلاغ عن القضايا التي تهمهم. ويوفر النظام سجلاً دقيقاً للشكاوى ويعزز المساءلة من خلال تقديم تقارير مفصلة وإمكانية متابعة حالة الشكوى.
- **اللقاءات الميدانية مع لجان الأحياء:** على الرغم من الجهود المبذولة في الرقابة والمساءلة، إلا أن قياس جودة الخدمات تعطّلت بشكل كامل ويتم الاعتماد على اللقاءات الميدانية التي تعقد مع بعض ممثلي لجان الأحياء، ما يشير إلى الحاجة إلى تطوير أدوات إضافية لتحسين عملية تقييم رضا المواطنين خلال حرب الإبادة الجماعية.
- **الرقابة الداخلية والخارجية:** نتيجة للاستهداف المتكرر للمنشآت والهياكل الحكومية ومقار البلدية، فقد أدت حرب الإبادة إلى تعطّل كل أشكال الرقابة الخارجية عمل البلدية. لكن مع بدء الهدنة الثانية استعادت البلدية عمل دائرة الرقابة الداخلية وأصدرت الدائرة 15 تقريراً داخلياً في إطار الرقابة على أداء البلدية.
- **التدقيق الداخلي والخارجي:** تعطلت خلال حرب الإبادة عملية التدقيق الداخلي والخارجي.
- **التفتيش والرقابة الميدانية على أداء العاملين في البلدية:** أدت حرب الإبادة الجماعية إلى تقليص أنشطة التفتيش والرقابة الميدانية على أنشطة وأداء العاملين في البلدية.

التوصيات

1. على مستوى المشاركة المجتمعية

- إن توجه البلدية لإشراك خبراء واستشاريين من المجتمع المحلي عمليات في تخطيط للاستجابة الطارئة والتعافي وإعادة الإعمار هو أمر إيجابي، لكنه يجب ألاّ يكون بديلاً بأي حال من الأحوال عن المشاركة المجتمعية للمجتمعات المحلية وممثليه، وعليه فإن التوصية لبلدية غزة بضرورة إنشاء أنماط مشاركة مجتمعية مرنة وقابلة للتطبيق في ظل حالات الطوارئ والحروب بحيث تستثمر البيئة الرقمية والاتصالات المتوافرة.
- ضرورة إعداد خطط طوارئ شاملة تضمن استمرارية تقديم الخدمات خلال أوقات الطوارئ والحروب وذلك من خلال مشاركة مجتمعية واسعة النطاق تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة خلال تجربة حرب الإبادة الجماعية، وبحيث تتماشى الخطة مع الواقع الجديد في المدينة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية لممثلي/ات لجان إدارة مواقع الإيواء في المدينة، وذلك من خلال تشكيل (مجالس خدمات موقع الإيواء) بحيث تضم في عضويتها ممثلين عن لجنة إدارة الموقع وممثلين عن لجان لجنة الحي في المنطقة.
- استثمار المزيد من الحلول التكنولوجية لتحسين إدارة المشاركة المجتمعية وتقديم الخدمات في أوقات الطوارئ والحروب.
- استمرار البلدية في توسيع شراكاتها مع مؤسسات المجتمع المدني بشكل أكبر، ما يعزز من مشاركة المجتمع في عمليات اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذ مشاريع البلدية. وتشجيع المؤسسات الأهلية على ممارسة دور أكبر في تعزيز المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال تفعيل مشاركتها في نشر الوعي وتشجيع المواطنين على الانخراط في الرقابة المجتمعية.
- زيادة التعاون مع فرق مبادرات العمل المجتمعي التطوعي والقطاع الخاص لتنفيذ مزيدٍ من المشاريع التي تلبي احتياجات السكان وتدعم استمرار البلدية لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والنازحين على حد السواء.

2. على مستوى المساءلة:

- ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز برامج التوعية للمجتمع المحلي والتدريب للعاملين في البلدية حول أدوات المساءلة المجتمعية في أوقات الحروب والطوارئ كما يجب على البلدية تنظيم حملات توعوية لرفع مستوى الوعي حول دور الرقابة المجتمعية وأهميتها.
- تعزيز أدوات المساءلة المجتمعية الرقمية لضمان قدرة المواطنين وجمهور المستفيدين على الانخراط في المساءلة حول قراراتها وسياساتها وخدماتها في أوقات الطوارئ والحروب، ولضمان التغلب على التعقيدات الميدانية التي تصاحب حالات الحروب والطوارئ.
- اعتماد نظام لتقديم تقارير شهرية مكتوبة في حالات الطوارئ والحروب بحيث تسهم في تعزيز المساءلة المستمرة وضمان متابعة دقيقة للعمل البلدي من خلال توفير تقارير شاملة لجميع الدوائر.
- على الرغم من المخاطر المترتبة على اجتماع أعضاء المجلس البلدي خلال فترات الحروب، إلا أن بلدية غزة مدعوة إلى تطوير سياسة عمل مكتوبة تنظم عملية اتخاذ القرارات ومتابعة عمل رئيس المجلس البلدي خلال فترة الطوارئ والحروب، مع ضرورة أن تحدد سقف هذه القرارات وتوثيق القرارات التي يتخذها رئيس البلدية في حالات التفويض الممنوحة له لمناقشتها في أول اجتماع مجلس بلدي يمكن انعقاده.
- بذل كل الجهود الممكنة لتمكين عمليات التدقيق الداخلي والخارجي في أوقات الحروب، وضمان استمرار عملها ونشر نتائجها على الجمهور.
- تعزيز عملية توثيق المستندات الإدارية والمالية المتعلقة بعملها ودعم أنظمة الأرشفة والتوثيق الإلكترونية لتسهيل عملية التدقيق المالي متى ما سنحت الفرصة وذلك لتعزيز نظم المساءلة والرقابة في عمل البلدية.

تطوير نظام شامل لقياس جودة الخدمات المقدمة في أوقات الحروب والطوارئ، يشمل استطلاعات رأي إلكترونية دورية للمواطنين ومؤشرات أداء قابلة للقياس لضمان التحسن المستمر في الخدمات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. القوانين والقرارات الرسمية

- القانون الأساسي المعدل لعام 2003 .
- قانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997 .
- القرار بقانون رقم 37 لسنة 2018 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.
- قرار مجلس الوزراء رقم 8 لسنة 2023 بشأن مدوّنة السلوك.
- قرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 2019 بالنظام المالي للهيئات المحلية.
- قرار مجلس الوزراء رقم 6 لسنة 2011 بنظام الأبنية والتنظيم للهيئات المحلية وتعديلاته.
- قرار بقانون رقم (7) لسنة 2020م بشأن حالة الطوارئ.

ثانيا: المراجع

2. الدراسات، التقارير، الأوراق البحثية، الأدلة

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي، 2013.
- دليل نزاهة الحكم المحلي مبادئ ومعايير.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 4، 2016.
- نظام النزاهة في هيئات الحكم المحلي.
- لنزاهة السياسية في إدارة الأزمات والكوارث في فلسطين – كتاب المؤتمر السنوي 2024 .
- علي الجرباوي، دور البلديات في فلسطين– دولة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 9، سنة 1992.
- واقع منظومة التهيئة والاستجابة لمواجهة الكوارث والطوارئ في فلسطين وتوصيات أمان لتذليل تحدياتها
- رؤية ائتلاف (أمان) في تعزيز نزاهة الحكم وبعض السياسات العامة المتعلقة بإدارة الشأن العام».
- دليل خدمات بلدية غزة، الموقع الالكتروني لبلدية غزة .
- وثيقة «بلدية غزة شركاء في التنمية» صادرة عن البلدية.
- بيانات تقدير أضرار بلدية غزة حتى تاريخ 1 مايو 2025، منشورة عبر المواقع الإلكتروني للبلدية
- تقرير حول تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في قيادة جهود دعم صمود النازحين في مواقع الإيواء في مناطق العمليات الإنسانية في جنوب وادي غزة من خلال أنشطة رفع الوعي - مركز العمل التنموي - معا - 2024
- (تقرير حول واقع الحوكمة في الهيئات المحلية وقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة - بلدية مدينة غزة، دراسة حالة) صادر عن ائتلاف أمان 2021.
- وثيقة التقرير الإحصائي السنوي للعام 2024، صادرة عن مركز خدمات الجمهور/قسم الشكاوى والمعلومات التابع لبلدية غزة.

2.المقابلات

• مقابلة مع د. يحيى السراج، رئيس اتحاد الهيئات المحلية ورئيس مجلس بلدية غزة، بتاريخ 18 مايو 2025 .

• مقابلة مع أحمد الدريملي - العلاقات العامة في بلدية غزة، بتاريخ 19 مايو 2025 .

• مقابلة مع مصطفى قزعاط - عضو مجلس بلدي في بلدية غزة ومسؤول لجان الأحياء بتاريخ 21 مايو 2025 .

• مجموعة بؤرية مع مجموعة من المبادرين/ممثلي مؤسسات/لجان أحياء/لجان مجتمعية، بتاريخ 20 مايو 2025.

2.المجموعات البؤرية

• مجموعة بؤرية مع مجموعة من المبادرين/ممثلي مؤسسات/لجان أحياء/لجان مجتمعية، بتاريخ 20 مايو 2025.

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خال من الفساد».
يسعى الائتلافً حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي –الطابق الأول –شارع الإرسال ص.ب :رام الله 339 القدس
69647
هاتف 022989506 -022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء – عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

فيسبوك: https://www.facebook.com/AmanCoalition
توتير: https://twitter.com/AMANCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ والسويد هولندا/UNDP